«الفارس الأمير سعود الفيصل».. كتاب جديد

6

أحكام قضيتي الحرس الثوري وخلية العبدلي أثبتت التهريب بحراً للمتفجرات

الشاهين يحذر من الأبعاد الأمنية لتخصيص أرض لشركة «الحديد والصلب» الإيرانية

ربيع سكر

استغرب النائب اسامة الشاهين استعجال الهيئة العامة للصناعة واللجنة المعنية بالمجلس البلدي في موضوع شركة الحديد والصلب الإيرانية رغم خلوه حتى هذه اللحظة من أي دراسة بيئية ، واضاف الشاهين في تصريح صحافي انني استغرب حماس الهيئة العامة للصناعه بهذا الموضوع علي الرغم من وجود ما يقارب 3293 طلب لقسيمة صناعية ينتظر من عده سنوات .

وقال الشاهين انني أشكر التفاعل الشعبي والنيابي والوزاري والخليجي الكبير والاستثنائي مع هذه قضية المهمة والحيوية خاصة ان هناك البعض حاولوا التشكيك في صحة الموضوع ولا أدري هل هذا بحسن النية أو لمصلحة أطراف داخلية أو خارجية معينة .

وكشف الشاهين ان الشركة محل التساؤل مملوكة بنسبة 49% لشركة الحديد والصلب الإيرانية مشيرا الي انه حسب تصريح وكالة DW الألمانية للأنباء فإن 80% من الاقتصاد الإيراني مملوكة للمؤسسات الدينية الإيرانية الحاكمة مؤكدا أن هذة الشركة تستورد 100% من المواد الخام من إيران ، ومديرها يؤكد أن الخط البحري من ميناء الخميني لا يتجاوز 4 ساعات

وقال الشاهين ان هذه الشركة كانت محل تعاملات حكومية وقد وجهت سؤالا برلمانيا عنها وذلك للوقوف على سجلها التجاري وسلامة التعاقد الحكومي معها لشراء 150 ألف طن حديد على مدى 3 سنوات سابقة

واكد الشاهين ان الموضوع لا يقف عند حدوده الاقتصادية والبيئية والمحلية بل أبعاد استراتيجية وأمنية خطيرة نظراً لقربه من الحدود السعودية وميناء جنوبي كويتي ومحطة كهرباء شرع إنشائها مؤخراً

وقال الشاهين : انني أحيي وزارات الداخلية والبلدية والتجارة الصناعة للتفاعل الفوري والعملي مع القضية وأوكد أنني سأظل متابعاً لأجوبة الأسئلة وتطورات تلك القضية الهامة مؤكداً أن الاقتصاد الوطني والبيئة العامة وأمن الكويت والخليج العربي في مقدمة اهتماماتي الدائمة

وقال الشاهين انني قد حرصت على وضع كافة الاسماء والبيانات والارقام في عهده المسؤولين دون إقحام أي ابعاد شخصيه أو طائفيه في مداخلته سواء داخل القاعة او اليوم وذلك لكوني استهدف الاصلاح والحماية وليس التشهير والأثارة.

وختم الشاهين مؤتمره الصحفي في التذكير بأن الوقائع المثبتة في أحكام دائرة الجنايات بمحكمة التمييز في قضيتي الحرس الثوري وخلية العبدلي قد أثبتت دور التهريب بحراً للمتفجرات والممنوعات عبر السواحل والمنافذ المختلفة مما يلقي أهمية بالغة على كل ما يبنى أو يرخص له قبالة سواحل الخليج العربي .

الشاهين متحدثا (تصوير – محمد صابر)

اعتبرها هروبا للأمام من الحكومة لحماية وزرائها

العتيبي: سياسة تدوير الوزراء هروب من المسؤولية وتزيد التأزيم بين السلطتين

اعتبر النائب خالد العتيبي أن الحكومة، من خلال سياسة تدوير الجهات الحكومية بين الوزراء التي دأبت عليها الفترة الأخيرة، تسعى للصدام مع مجلس الأمة. وقال في تصريح صحفي إنه بدلًا من أن يتحمل كل وزير مسؤوليته وتبعات قراراته نفاجأ بخطة الهروب للأمام التي تمارسها الحكومة لحماية وزرائها.

وقال العتيبي» للأسف الحكومة تعتقد أنها تمنع الاحتقان السياسي بين النواب والوزراء، ولكنها للأسف تدفع إلى مزيد من التأزيم السياسي بين السلطتين، ويكفي ما فعلته مع وزيرة الشؤون قبيل الاستجواب بإسناد تبعية الخطوط الكويتية إلى وزير آخر لحماية الوزيرة من محاسبة شعبية مستحقة لها».

وتساءل العتيبي» أين مبدأ الثواب والعقاب الحكومي الذي قرأنا عنه في تصريحات حكومية بداية المجلس الحالي وعقب التشكيلة الحكومية».

وأكد أن ضرب أسس العمل السياسي بسياسات خارج الأعراف لحماية وزراء فشلوا في مهام منوطة لهم بحجة التضامن الحكومي هو تشجيع على حماية أي وزير يخطئ أو يتقاعس في تأدية عمله بجانب أنه ضرب لمبدأ الرقابة الذي كفله الدستور لممثل الأمة.

وشدد العتيبي رفضه ما يقال عن أن هناك وزارات ذات تركة ثقيلة، مشيرًا إلى أن التركة يصنعها الوزير، والتاريخ السياسي للكويت أكد أن هناك رجالات دولة تقلدوا منصب الوزير في ظروف صعبة واستطاعوا التغلب على مشاكل وقضايا كبيرة بحسن إدارتهم وقراراتهم التي أدت للتغلب على هذه القضايا ولم يهربوا من المساءلة السياسية.

خالد العتيبي

اللجنة المالية أرجأت البت في 4 اقتراحات بهذا الشأن لإعداد قانون متكامل

خورشيد: فرض رسوم على تحويلات الوافدين يوفر للميزانية العامة 60 مليون دينار سنويا

جانب من اجتماع اللجنة المالية (تصوير – محمد صابر)

ربيع سكر

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها 4 اقتراحات بقوانين بشأن فرض ضريبة أو رسوم على التحويلات الخارجية للوافدين، بحضور وزير المالية نايف الحجرف ومحافظ البنك المركزي محمد الهاشل.

وأوضح رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن النقاش تناول الجوانب السلبية والإيجابية لتطبيق مثل هذه الرسوم التي تم التأكيد على انها تشمل الإخوة الوافدين ولا تخص المواطنين. وأضاف أن اللجنة بحثت آلية فرض الرسوم المقترحة على أن تحدد الرسوم وفق شرائح ، مشيرا إلى أن الهدف من هذه الاقتراحات هو إضافة مبالغ تتراوح بين50 و 60 مليون دينار إلى الميزانية العامة للدولة سنويا. وأشار إلى أن تلك الرسوم تطبق في ثلاث دول خليجية، لافتا إلى أن التحويلات من الكويت في السنوات الخمس الماضية بلغت 19 مليار دينار وبات ضرورياً ان يتم اخذ رسوم على هذه التحويلات لمعالجة الاختلالات في الميزانية.

وقال إن اللجنة استعرضت وجهة نظر اللجنة التشريعية بشأن احتمالية وجود شبهة دستورية في الاقتراح بفرض رسوم على الوافدين فقط وأوصوا بأن يتم تطبيقه على الجميع ، لكن أعضاء (المالية) اعترضوا على ذلك لأن أغلب أموال المستثمرين الكويتيين تستثمر في الكويت وما يتم استثماره في الخارج من أموال تقدر بأكثر من 4 مليارات و 135 مليون دينار وهذا رقم بسيط جداً.

وأكد خورشيد ان هذا الموضوع لم يحسم وسوف يستكمل الأسبوع المقبل من أجل إقرار قانون يشمل الاقتراحات الأربعة سيتم اعداده من قبل المكتب الفني للجنة ، لأن هناك ملاحظات مهمة تتضمن النسبة والعقوبات وغيرهما.

وأشاد خورشيد بوجهة نظر اللجنة التشريعية الا انه أشار إلى أن الحكومة ملزمة بان توفر الرعاية السكنية والصحية والتعليمية للمواطن ولكنها غير ملزمة ان توفّرها للوافد، والدولة لها حق في معالجة الاختلالات بالميزانية العامة للدولة.

وذكر خورشيد ان هناك بنوكا وشركات صرافة تأخذ نسبا متفاوتة من التحويل لم تحدد بقانون، لاسيما ان هناك عمالة هامشية ومنزلية ومتوسطة.

وأشار إلى ان الرسوم المباشرة تمثل البعد المنظور ولكن البعد غير المنظور هو الانعكاسات على التركيبة السكانية في المجتمع خصوصاً ان الأرقام الموجودة مخيفة سواء على استخدام الشارع او المستشفيات او الأدوية او الكهرباء والماء ، في الوقت الذي تقدم فيه الكويت مساعدات للدول تفوق هذا المبلغ، والتحولات الخارجية للوافدين أرقامها كبيرة لذلك لا مشكلة في اخذ الرسوم. وأضاف خورشيد ان سمعة الكويت عالية بفضل قائد نهضتها والتشريعات التي تحافظ على حقوق الانسان ولن تتأثر بسبب هذه الرسوم.

يطبق بأثر رجعي من عام 2010

«الصحية» تقر مكافأة نهاية خدمة كاملة لـ 3150 عاملا في القطاع النفطي

ربيع سكر

أقرت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بالإجماع اقتراحًا بقانون لتعديل المادة 51 من القانون 6 لسنة 2010 في شأن مكافأة نهاية الخدمة للعاملين في القطاع الأهلي.

وقال رئيس اللجنة النائب د.حمود الخضير في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه سبق للمجلس أن أقر قانونًا يمنح العامل في القطاع الخاص نهاية الخدمة كاملة، ويتحمل رب العمل اشتراكات التأمينات الاجتماعية.

وأضاف الخضير أن اللجنة أقرت اليوم تعديلًا ليشمل القانون جميع العاملين منذ عام 2010 ويعمل به بأثر رجعي، مؤكدًا أن تقرير اللجنة سيكون جاهزًا نهاية الأسبوع الجاري ليتسنى إدراجه على جدول أعمال المجلس خلال الجلسة المقبلة.

وبين أن المستفيدين من هذا التعديل يبلغ عددهم 3150 عاملًا في القطاع النفطي والشركات التابعة، مؤكدًا في الوقت نفسه أن القانون لا يكلف الدولة دينارًا واحدًا بل هو مبلغ مرصود في مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

وقال الخضير إن الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني أبلغه أن المبلغ مرصود كما أكد وزير النفط أن المبلغ مرصود وسيتم صرفه فور تعديل القانون.

وأشار إلى أن هناك آراءً مكتوبة من شركة النفط ومن مؤسسة التأمينات حول هذا الموضوع وهناك آراء للأشخاص المستفيدين من هذا التعديل. وأكد الخضير أن اللجنة بجميع أعضائها ستدعم إقرار القانون وسرعة العمل به .

جانب من اجتماع اللجنة (تصوير – محمد صابر)

دعا إلى سرعة إجراء انتخابات المجلس البلدي

الحويلة: العديد من محطات تحلية المياه قديمة ويفترض خروجها من الخدمة

ربيع سكر

شدد رئيس لجنة البيئة النائب محمد الحويلة على ضرورة الاهتمام بالوضع البيئي ، والإسراع بالدعوة لانتخابات المجلس البلدي للقيام بدوره المتميز .

وقال الحويلة في تصريحات للصحافيين : انتهى الاجتماع التاسع للجنة البيئة الى مناقشة الوضع البيئي والذي كان بحضور وزير الاشغال وممثلي الهيئة العامة البيئة ووزارة الكهرباء والماء وتم مناقشة كل الجوانب الخاصة بالبيئة وتقييم الوضع البيئي ، لاسيما محطات تحلية المياه والصرف الصحي في منطقة الصليبية والتي سوف تبدأ التوسعة الخاصة بها في شهر يونيو بعد حل مشكلة توصيل التيار الكهربائي بعد تعهد الوزارة بتزويدها بالكهرباء.

وتابع الحويلة : وناقشت اللجنة مشكلة انبعاث الغازات التي تؤثر على البيئة وتتطرق الى الاجراءات الممكن اتباعها لتخفيض نسبة انبعاث الغازات الضارة ، والضوابط والمعايير الخاصة في حماية البيئة وكيفية اتباعها .

واضاف الحويلة : ان محطات تحلية المياه قديمة وبعضها من المفترض توقفها عن الخدمة ولكن لعدم انشاء محطات جديدة مازالت مستمرة في الخدمة ، واللجنة طالبت في اجتماعها بضرورة تزويد اللجنة بالخطوات والاجراءات التي تم اتخاذها في عملية بناء محطات جديدة ، مثل محطة الشويخ لتحلية المياه ومحطة الدوحة لتوليد الكهرباء ، وحول تكلفة تطوير هذه المحطات وتزويدها بفلاتر متطورة بينت الوزارة بان التكلفة كبيرة ولا يحقق ذلك النتيجة المطلوبة ، وبات من الضروري الاستعجال في بناء محطات جديدة واللجنة سوف تتابع هذا الموضوع .

وزاد الحويلة : وزير الاشغال بين ان هناك مشكلة تعاني منها الوزارة بوجود ربط غير قانوني بشبكات الصرف الصحي الحالية ، كما اكد انه سوف يتم تشكيل فرق تفتيشية في الأماكن التي بها تعدي على القانون وتجاوزات تؤثر على المياه كما هو حاصل في جون الكويت الذي يعاني من تلوث كبير نتيجة استخدام شبكات الصرف الصحي بشكل غير قانوني مما تؤثر على جودة المياه وتهدد صحة الناس والكائنات التي تعيش فيه وعلى الوزارة اخذ اجراءات رادعه لكل المخالفين على حد سواء ، وسوف تتابع اللجنة هذا الامر .

واضاف الحويلة انه تم مناقشة الاجراءات والاستعدادات التي اتخذت بشان معالجة الوضع البيئي الموجود في مدينة صباح الاحمد ، وسوف تكون هناك اجتماعات خاصة في هذه القضية ويجب تزويد اللجنة بمحاضر هذه الاجتماعات وسوف يتم دعوة جميع المعنيين في هذا الامر .

وبين الحويلة بان اللجنة مستمرة في بحث وتقييم الوضع البيئي في البلاد ودعوة الجهات المعنية التي لم يتم دعوتها حتى نعمل سوياً ، واذا كان هناك قصور او تخاذل نطلب من الوزارة المعنية تحديد موقفها ووضع تقرير مفصل حول ذلك .

وقال الحويلة : قضية الوضع البيئي تحتاج الى اهتمام اكبر كونها قضية مجتمعية وصرورك تطور المفهوم البيئي للمواطن ويجب التحقق من جودة البيئة والماء والهواء في الكويت و جمعيات النفع العام أصبحت ناشطة في هذا المجال والإعلام أيضاً ، فالمحافظة على البيئة مطلب شرعي ووطني ويجب ان نتعاون من اجل المحافظة على البيئة وتفعيل مواد القانون المهم والذي يعتبر طفرة حضارية في مجال البيئة ، والمطلوب تكثيف الجهد للقضاء على المناطق الرمادية في مسئولية الجهات المعنية ، وعدم إلقاء اللوم بين الجهات لانه امر مرفوض فيجب ان تحدد المسؤوليات والقيام بالواجبات .

واضاف الحويلة: هناك اجتماعات متواصلة وطلعات ميدانية وعمل على ارض الواقع وتوضيح مكامن الخلل مع معالجتها وضبط واتباع كل الاشتراطات البيئية في المحطات المختلفة وتلافي الإضرار بالمياه او الهواء ، واللجنة عازمة على كشف كل الجهات المقصرة ، والإشادة بمن قام في واجبه .

ومن جانب اخر اكد الحويلة على دور المجلس البلدي الكبير والمطلوب القيام بالدعوة للانتخابات بشكل مبكّر حتى يلتئم المجلس ويمارس اختصاصاته بأكمل وجه .

جانب من اجتماع اللجنة (تصوير – محمد صابر)

استفسر عن خطط وتوجهات وزارة المالية التفصيلية لمواجهة ذلك

الدلال يسأل الحجرف عن الهدر بنسبة 40 في المئة في الإنفاق الحكومي

وجه النائب محمد الدلال سؤالا الى وزير المالية د. نايف الحجرف طلب فيه بموافاته بنسخ من دراسات الامانة العامة للتخطيط التي أشار إليها في تصريحاته والتي كشفت عن هدر بنسبة 40 في المئة في الانفاق الحكومي و تم الاطلاع عليها من قبل وزارة المالية وخطط وتوجهات وزارة المالية التفصيلية لمواجهة الهدر في الانفاق الحكومي.

ونص السؤال كالتالي : نشرت الصحافة المحلية تصريح وزير المالية منذ ايام قليله والذي أشار فيه اثناء انعقاد فعاليات ملتقى الكويت للاستثمار الي الهدر المالي في نشاط المؤسسات الحكومية حيث ذكر الوزير ".. أفاد وزير المالية الدكتور نايف الحجرف ان الوزارة وضعت هدفاً رئيسياً بمواجهة الهدر الحكومي دون المساس بالانفاق الاستثماري الذي زادت نسبته في هذه الميزانية من 17 إلى 18 في المئة ، مشيراً إلى ان الدراسات التي أجرتها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط كشفت عن هدر بنسبة 40 في المئة في الانفاق الحكومي..» ، ونظرا لأهمية ما ورد على لسان وزير المالية واثره البالغ على ميزانية الدولة وعلى متطلبات سد العجز المفترض في الميزانية العامة اضافة الى تاثيره الكبير على الرؤية التنموية القادمة للحكومة ، لذا يرجي افادتنا بالتالي:

–1 يرجى موافاتنا بنسخ من دراسات الامانة العامة للتخطيط التي أشار إليها وزير المالية في تصريحاته والتي كشفت عن هدر بنسبة 40 في المئة في الانفاق الحكومي و تم الاطلاع عليها من قبل وزارة المالية.

–2 ماهي خطط وتوجهات وزارة المالية التفصيلية لمواجهة الهدر في الانفاق الحكومي مع موافاتي بنسخ من اية خطط او قرارات صادرة في هذا الشأن.

–3 يرجى موافاتي بكشف تفصيلي بالوزارات والمؤسسات الحكومية التي ثبت ان لديها هدر مالي في الانفاق خلال الاربع سنوات الماضية متضمنا الجهة ومقدار الهدر سنويا والبنود التي ورد فيها الهدر.

–4 يرجى تبيان دور وزارة المالية في ايقاف الهدر في الانفاق الحكومي خلال السنوات الاربع الماضية وفقا لما ورد في البند 3 من السؤال.